قضية *سونوس ضد جوجل*: عودة التأخير في الإجراءات القضائية؟

بقلم/ ليلي إم. ويدوب وجيفري بيرجمان

افتتاحية المقال:

نادراً ما طبقت المحاكم الأمريكية مبدأ تأخير الإجراءات القضائية في السنوات الأخيرة. ويُظهر القرار الصادر مؤخراً عن المحكمة المحلية الأمريكية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا أن هذا المبدأ لم يُهمل بعد.

المقال

في القرار الصادر مؤخراً (لقضية سونوس)، من المحتمل أن تكون المحكمة المحلية الأمريكية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا قد أعادت تنفيذ المبدأ المعلّق - مبدأ تأخير الإجراءات القضائية[1]. ورغم أن هذا المبدأ موجود منذ سنوات، فإنه نادراً ما يطبّق، باستثناء استخدامه المتكرر ضد مؤسسة ليميلسون[2] وجيلبرت حياة[3]. ومع ذلك، تتعلق تلك القضايا بمجموعة صغيرة (وإن كانت عديدة) من طلبات براءات الاختراع ذات تواريخ الأسبقية التي تطالب بالمنفعة من براءات الاختراع المودعة قبل التغيير الذي حدث قبل عام 1995 في قانون براءات الاختراع ولكنها صدرت بعد عام 1995 - ما يسمى "براءات الاختراع المُراد تأخيرها بشكل متعمد". وهذا يعتبر علامة فارقة، بحيث قد تغيّر حساب فترة حماية براءة الاختراع بشكل كبير في عام 1995-حيث تم تمديد فترة الحماية من 17 عاماً من تاريخ الإصدار إلى 20 عاماً من تاريخ الإيداع.

وخارج هذا السياق، نادراً ما تطبّق المحاكم مبدأ تأخير الإجراءات القضائية. بحيث يعتبر تأخير الإجراءات القضائية دفاعاً إيجابياً منصفاً وقد "يجعل براءة الاختراع غير قابلة للتنفيذ عندما لا يتم إصدارها إلا بعد تأخير غير معقول وغير مبرر في الإجراءات القضائية مما يشكل سوء استخدام كبير لنظام براءات الاختراع القانوني في ظل كل الظروف المتوفرة"[4]. وفي قضية *سونوس*، استخدمت المحكمة المحلية هذا المبدأ لرفض حكم هيئة المحلفين بقيمة 32 مليون دولار ضد *جوجل*، معلنة أن براءة اختراع سونوس غير قابلة للتنفيذ بسبب التأخر في الإجراءات القضائية.

وفي قضية سونوس، تضمن الاختراع الحاصل على براءة اختراع ترتيب مشغلات وسائط في غرف مختلفة باستخدام نظام يتيح للمستخدمين إنشاء مجموعات من هؤلاء اللاعبين بغرف محددة وحفظها وتفعيلها. وبشكل فعّال، سمح ذلك للمستخدمين بإدارة العديد من مشغلات الموسيقى أو الفيديو في المنزل. وقد أودعت شركة سونوس في الأصل طلباً مؤقتاً للاختراع في عام 2006. وحصلت سونوس على سلسلة من براءات الاختراع الأمريكية بين عامي 2008 و2019 تتعلق بجوانب مختلفة من الطلب الأصلي. وفي كل مرة تصدر فيها شركة سونوس براءة اختراع، يتم إيداع طلب استمرار مع مجموعة عناصر حماية جديدة، وثم قامت سونوس لاحقاً بمقاضاتها. وتعتبر ممارسة الاستمرار في الولايات المتحدة من هذا النوع ممارسة قانونية وشائعة. وتقوم العديد من الشركات بإيداع طلبات استمرار متعددة للبحث عن مستويات مختلفة من نطاق الحماية. وعلاوةً على ذلك، من الصحيح أيضاً أن مقدم طلب براءة الاختراع يمكنه صياغة عناصر الحماية لتشمل منتجات المنافسين والمطالبة بتاريخ أسبقية يسبقهم[5]. وبشكل عام، لا يوجد شيء خاطئ أو غير قانوني أو غير عادل في أي من هذا.

---

[1] *Sonos, Inc. v. Google LLC*, No. C 20-06754 WHA, No. C 21-07559 WHA (N.D. Cal. Oct. 6, 2023.)
[2] *Symbol Tech. Inc. v. Lemelson Med., Educ., & Research Found.,* 422 F.3d 1378, 1385, 76 USPQ2d 1354, 1360 (Fed. Cir. 2005)
[3] *Hyatt v. Hirshfeld,* 998 F.3d 1347, 2021 USPQ2d 591 (Fed. Cir. 2021)
[4] *Cancer Research Tech. Ltd. v. Barr Lab'ys Inc.*, 625 F.3d 724, 728 (Fed. Cir. 2010)
[5] See *Liebel-Flarsheim Co.* v. *Medrad, Inc.*, 358 F.3d 898, 909 n.2 (Fed. Cir. 2004)

وبعد التغيير في القانون المذكور أعلاه بشأن تمديد فترة حماية براءات الاختراع، اعتقد معظم محامو براءات الاختراع أن الأسباب التي تُبرر تأخير الإجراءات القضائية قد أُبطلت بسبب التغيير في فترة حماية براءات الاختراع. حيث أن عمر كل طلب استمرار مرتبطاً بالضرورة بالطلب الأسبق الذي يطالب بالأسبقية، فلا يمكن لصاحب براءة الاختراع تمديد فترة البراءة إلى أجل غير مسمى، كما كان الحال بالنسبة لطلبات الاستمرار التي تم إيداعها قبل عام 1995 (لأن لكل براءة اختراع مدة جديدة تبدأ مع إصدارها).

ومع ذلك، في هذه الحالة، قدمت شركة جوجل حُججها بأن الحقيقة المجردة من تقديم العديد من طلبات الاستمرار على مدى فترة طويلة هي دليل على سلوك "غير معقول". وقد وافقت المحكمة المحلية على هذه الحجج، مشيرةً إلى "أن جوهر هذا الحكم هو أن براءات الاختراع الصادرة بعد تأخير غير معقول وغير مبرر وضار لمدة تزيد عن ثلاثة عشر عاماً من قِبل صاحب براءة الاختراع، أي شركة سونوس، إنك. وقد أودعت شركة سونوس الطلب المؤقت الذي تطالب فيه براءات الاختراع بالأولوية في عام 2006، لكنها لم تقدم الطلبات لهذه البراءات وقدمت عناصر الحماية المؤكدة للفحص حتى عام 2019".

وعند التوصل إلى هذا الاستنتاج، بحث القاضي في الحالات السابقة (كلها تتعلق بالإيداعات ما قبل عام 1995) وأشار إلى أن التأخير لمدة 8 و9 و10 سنوات سبق أن وُجد أنه "غير معقول". وجادل شركة سونوس بأن كل طلب استمرار قدمته قد تمت مقاضاته بعناية وتم الامتثال لجميع قواعد ولوائح مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية. ورفض القاضي هذه الحجة، مشيراً إلى "حتى لو قامت شركة سونوس بمتابعة طلبات براءات الاختراع بعناية في تلك الأثناء فإنه هذا لا يجعل التأخير معقول ومبرر. وإنما يجعل التأخير غير معقول وغير مبرر بدرجة أكبر. في جميع الأوقات ذات الصلة خلال أكثر من ثلاثة عشر عاماً استغرقتها شركة سونوس لتقديم مطالبها، كان لدى سونوس طلبات ذات صلة مودعة. وكان من الممكن بسهولة بالغة أن تقوم سونوس بتعديل تلك الطلبات لتطالب بحماية الاختراع".

وبشكل منفصل، كان بإمكان القاضي الاعتماد على مسائل جديدة محتملة وعدم الدقة في اتخاذ هذا القرار. ومع ذلك، اختارت المحكمة المحلية إصدار حكم يركز على التأخير في الإجراءات القضائية، مما يضع في الاعتبار ممارسة قياسية في الولايات المتحدة لإيداع طلبات استمرار متسلسلة، والتي تسمح لمقدمي طلبات براءات الاختراع بتعديل عناصر الحماية الخاصة بهم مع مرور الوقت والتكيف مع الظروف المتغيرة والتي كانت منذ فترة طويلة ممارسة شائعة في الولايات المتحدة. وتسمح هذه الممارسة للمخترعين بمواءمة عناصر حماية براءة الاختراع مع المشهد التكنولوجي المتطور. وقد يشجع فحص الحكم للتأخيرات الطويلة في تقديم عناصر الحماية مقدمي طلبات براءات الاختراع على إعادة التقييم لاستراتيجياتهم فيما يتعلق بطلبات الاستمرار الخاصة بهم والنظر في أن يكونوا أكثر استباقية في تأكيد عناصر الحماية الخاصة ببراءتهم، وبالتالي تقليل المخاطر المترتبة على التأخير في الإجراءات القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن نطاق ما يشكل "تأخيراً غير معقول" في تقديم عناصر حماية هذه هو موضع تساؤل الآن. وفي الواقع، في سياق حكم قضية سونوس، ستثار تساؤلات حول التأخير لمدة 8 سنوات أو أكثر في تقديم عناصر حماية. وإلى أي مدى يستخدم المدعى عليهم في قضايا براءات الاختراع هذه الحجج في المستقبل، ذلك ما يتبقى لنرى كيف سيتم تطبيقه.

وهناك عنصر آخر مثير للاهتمام في هذه القضية وهو أن شركة سونوس اعتمدت على وجه التحديد على حجج تفيد بأن تغيير مدة براءة الاختراع عام 1995 جعل مسألة التأخير في الإجراءات القضائية غير ذات أهمية. "قد قامت شركة سونوس بإلقاء الكثير من الحجج في محاولة لإثبات أن الدفاع الإيجابي للتأخير في الإجراءات القضائية قد أُهمل. لكنه ليس كذلك. وفي إثبات الدفاع عن التأخير في الإجراءات القضائية، كانت المحكمة العليا أقل قلقاً بشأن تفاصيل فترة براءات الاختراع وأكثر اهتماماً بشأن التلاعب في احتكار براءات الاختراع من أجل الربح على حساب استفادة الجمهور. وهذا هو بالضبط ما يهم هذه المحكمة هنا". وبشكل عام، أكدت المحكمة أن الدفاع عن التأخير في الإجراءات القضائية يتعلّق في المقام الأول بمنع التلاعب باحتكارات براءات الاختراع من أجل الربح على حساب المنفعة العامة.

وتُعتبر قضية سونوس ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنظام البراءات بأكمله، حيث تثير تساؤلات حول التوازن بين الابتكار والمنافسة وتشجع أصحاب البراءات على التصرف بسرعة وبشكل معقول. وتسلط هذه القضية الضوء على أهمية حماية المصلحة العامة في مسائل الملكية الفكرية وضمان عدم تمكن أصحاب براءات الاختراع من الاستغلال غير العادل للنظام. وبينما أكدت المحكمة على أهمية منع الاحتكارات غير المبررة وحماية نزاهة نظام براءات الاختراع، فإن هذا الحكم يشكك في مدة تأخير الإجراءات القضائية لبراءات الاختراع ويطعن في فكرة تأخير الإجراءات القضائية. وقد يؤدي التأثير المحتمل للحكم على ممارسة إيداع طلبات استمرار متسلسلة وتعريف "التأخير غير المعقول" في إجراءات براءات الاختراع إلى إعادة تشكيل كيفية تنقل طالبي براءات الاختراع في نظام براءات الاختراع. كما أن هذه القضية تنوّه أيضاً إلى أن قانون البراءات ليس ثابتاً ويجب أن يتكيف لضمان استمرار تقديم الخدمة للمصلحة العامة في مشهد تكنولوجي دائم التغيير. وعلى الرغم من أنه ليس واضحاً بعد إلى أي مدى ستكون تأثيرات هذا الحكم، إلا أنها خطوة مهمة إلى الأمام في النقاش المستمر حول استخدام التأخير في الإجراءات القانونية في قانون البراءات. وبالطبع، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم تأكيد القرار الصادر عن المحكمة المحلية أو نقضه عند الاستئناف الشبه مؤكد أمام محكمة الاستئناف الفيدرالية في الولايات المتحدة.